

دراسات في نهج البلاغة

[211] البلدان لرددته، فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه الحق فالجور عليه أضيّق)

(1). وكانت سنة رسول الله صلى الله عليه وآله في توزيع الاموال هي التسوية بين الفاضل والمفضول، لان النظر في هذا الامر إلى الحاجة لا إلى الفضل، ولان الفضل ليس عرضا يشرى ويباع، ولان الفاضل يجد عند الله وعند الناس ثواب فضله، ولكن أبا بكر وعمر فضلا بعض الناس على بعض، وإذا كانا قد فضلا فإنهما قد فعلا ذلك بحكمة أما عثمان فقد فضل دون مقياس للتفضيل، وبذلك زاد التفاوت بين الطبقات فحشا وبعدا، فلما جاء الامام عليه السلام عدل عن هذه السياسة وسوى بين الناس في العطاء. ويقدر ما كانت هذه السياسة مصدر جذل وفرح للطبقة المستضعفة الفقيرة الرازحة تحت أثقال من الظلم كانت أيضا صفة مدوية لقريش ولغرورها وخيلائها واستعلائها على الناس. فمن أين لها بعد اليوم أن تحوز الاموال العظيمة دون أن تنفجر شفتان تقولان لها: من أين لك هذا. وكيف لها بعد اليوم أن تستعلي، وتستبد، وتفرض على الناس في ظل الاسلام سلطانها عليهم في الجاهلية؟. وكانت هذه السياسة صفة مدوية لزعماء القبائل العربية الذين كانوا يقبضون ليسكتوا. وكانت هذه السياسة صفة مدوية لمن مالا ولاة عثمان على سياستهم من أهل المدينة وغيرهم.

(1) نهج البلاغة، رقم النص: 15 ولم يذكر

الشريف الرضي هذا النص بتمامه، وإنما ذكره ابن أبي الحديد، وغيره من شراح نهج البلاغة.